تطور الإنترنت والسياسة فى خمسة أقاليم فى العالم(*)

عرض
محمود عبد الستار خليفة
باحث بالماجستير – جامعة القاهرة
moud@cybrarians.info

يتناول هذا العرض أحد الكتب الحديثة حول الإنترنت وتطورها في خمس مناطق من العالم ، والعلاقة بين الإنترنت والسياسة ، صدر الكتاب في المملكة المتحدة سنة 2002 ، ويرجع السبب من وراء اختيار هذا الكتاب إلى أنه يتناول دراسة تطور الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط ، وهو ما سوف يركز عليه العرض .

يوضح المؤلف في مقدمة كتابه أنه يضع فرضين لتحديد العلاقة بين الإنترنت والسياسة الدولية ، الفرض الأول هو أن الإنترنت تطورت عبر أناس يعملون خارج الأطر البيروقراطية والسياسة وأن الإنترنت لن تخضع للقواعد التقليدية للعلاقات الدولية وسيكون خارج نطاق سيادة الدول وسيطرتها، أما الفرض الثاني هو أن الإنترنت قد تتحول إلى أداة سيطرة على نحو غير مسبوق وأن الشركات المسيطرة على الإنترنت ستدخل في علاقة شراكة مع الدول.

ويضيف المؤلف أن أيًا من الفرضين السابقين لم يثبت صحته بعد ، وما يزال موضوع الحرية التي سيحظى بها مستخدمو الإنترنت موضع اختبار ، وفي اختبار هذين الفرضين يدرس الكتاب تطور الإنترنت وعلاقتها بالسياسة وذلك في خمسة أقاليم في العالم ، وهي : دول أفريقيا ، والشرق الأوسط ، وأوروبا الشرقية ، والهند ، والصين . وسوف يركز العرض على معالجة الكتاب لدول الشرق الأوسط على وجه التحديد .

دول العالم والإنترنت :

أوجدت الإنترنت اختلافًا مهمًا لأنه زاد سرعة إيصال المعلومات ففي السابق كانت تكلفة الاتصال الدولي عبر الهاتف والبرق مرتفعة للشخص العادي ، وبالطبع استفادت الشركات والمنظمات الكبرى من الإنترنت ، فعلى سبيل المثال ما كان يكلف شركة ما 300 ألف دولار لجمع معلومات عن أسواق

(*) Franda, Marcos, Internet Development and Politics in Five World Region .- London: Lynne Rienner, 2002 .- 297 p.

عالمية معينة الآن أصبح م الممكن جمع 80 % منها عبر الإنترنت بتكلفة 2000 دولار فقط .

ووفقاً لاحصائيات هيئة المعلومات الدولية (IDC) هناك 55 دولة تمتلك 97 % من استخدام الإنترنت وتنفق 99 % من الإنفاق الدولي في تكنولوجيا المعلومات .

وهذه الدول تقسم لثلاث طبقات بالنسبة لاستخدامها الإنترنت :

- الأولى تتكون من الولايات المتحدة ، وكندا ، والدول الإسكندنافية ، واليابان ، وسنغفاورة ، وهونغ كونغ ، وستة دول في أوروبا الغربية ، وهناك دول مرشحة لدخول هذه الطبقة هي نيوزلندا ، وتايوان ، وجنوب كوريا، وإسرائيل ، والتشيك ، وسبعة بلدان في أوروبا الغربية .
- في الطقة الثانية هناك 15 دولة لديها الكثير من المقومات المطلوبة لتصل تطوراً عالياً ، وتقع في وسط أوروبا وشرقها ، وفي أمريكا اللاتينية، وفي جنوب شرق آسيا ، وجنوب أفريقيا ، والإمارات العربية المتحدة ، وروسيا ، والمكسيك، وتركيا .
- أما الطبقة الثالثة فهناك السعودية ، والأردن ، ومصر ، والصين ، وإندونيسيا ، وبيرو ، والهند، وباكستان ، وثلاث دول في أمريكا اللاتينية وثلاث دول في جنوب شرق آسيا .

ومن أهم التصورات حول آثار الإنترنت أن المنظمات غير الحكومية (NGOs) ، أصبحت بفعل تكنولوجيا الاتصال قادرة على تطوير تحالفاتها في مواجهة سياسات الدول ، ولكن الملاحظ أن الكثير من تلك المنظمات تعمل بتنسيق وتفاهم مع الدول ، والعلاقة بينهما ليست تنافسية .

وفي نفس السياق هناك من يرى أن الشركات متعددة الجنسية بفضل الإنترنت عززت قوتها وأنها أصبحت أقوى من أن تحتاج دولها الأم لحماية مصالحها ، فحجم التجارة الإلكترونية هو نحو 1.3 تريليون دولار يومياً تتم خارج قنوات الدولة الرسمية وبالمقابل هناك من يرفض هذه المقولات لأن التجربة العملية تثبت أن الناس يبدون تعصباً لدولهم وأممهم ويوجهون استثماراتهم بالتناسق مع مصالح دولهم ، وأن هناك قوانين ووسائل لضبط السلوك عبر الإنترنت ، ففي الولايات الأمريكية الخمسين فرض في عام 1999 وحده 2000 قانون لتنظيم شؤون الإنترنت .

وهذا لا ينفي وجود من يحاول بلورة برامج عملية لتحويل الإنترنت لنوع من الحكومة العالمية من مثل برنامج اقترح في الأمم المتحدة عام 1999 لفرض ضريبة قدرها سنت أمريكي واحد لكل 100 رسالة بريد إلكتروني يستخدمها الأفراد ، بحيث يصبح ممكناً تحويل هذه المبالغ للدول الأقل تطوراً لتنمية برامج الإنترنت فيها . وبحسب هذا المشروع واستناداً لأرقام (1996-2000) فإن مثل هذه الضريبة كانت ستدر نحو 70 مليار دولار خلال تلك السنوات الأربع .

الإنترنت في أفريقيا والدول الاقل تطوراً :

إذا استثنينا دولة جنوب أفريقيا وأخذنا شهر يناير 2000 مثالاً نجد أن بلدان أفريقيا البالغ عددها 53 دولة بعدد سكانها البالغ 734 مليون اتصلوا مع

الإنترنت بواقع 25 ألف جهاز جديد وهو معدل أقل بكثير من عدد الأجهزة الجديدة التي تتصل بالإنترنت في ولاية نيويورك وحدها خلال شهر واحد ، فعدد المستخدمين في أفريقيا نحو 1.5 مليون شخص ، بما في ذلك مليون في جنوب أفريقيا وحدها ، وتكلفة ساعة الإنترنت في أفريقيا 14 دولاراً للساعة بينما هي 1.45 في الولايات المتحدة ، 3.7 دولار في ألمانيا ، و 3.25 دولار في المملكة المتحدة ، وثلاثة دولارات في باقي أوروبا .

وعملياً ينحصر استخدام الإنترنت في أفريقيا بفئة الشباب فغالبيتهم ما بين 25-35 عاماً ، متعلمين إذ يحصل 87 % من المتعاملين مع الشبكة في زامبيا ، و 98 % في إثيوبيا الشهادة الجماعية الأولى . وغالباً ما يستعملونه لأغراض فردية كالحصول على قبول جامعي في الغرب ، أو الاتصال بأصدقاء وأقارب هناك .

الإنترنت في الدول العربية وإسرائيل :

النظرة في الشرق الأوسط نحو الإنترنت مختلفة من بلد لآخر ، وبشكل عام يمكن القول بأن هناك تخلف واضح ، حيث أن سبعة بالألف (0.007) من سكان المنطقة البالغ عددهم 280 مليون نسمة تقريباً يستخدمون الإنترنت . بينما في إسرائيل تعد التكنولوجيا العسكرية واحدة من أهم مجالات التطور التكنولوجي ودوافعه ، وتتفوق إسرائيل على أوروبا وتقف بين أول خمسة مراكز عالمية في إنتاج برمجيات تكنولوجيا المعلومات . وبينما استفادت هذه الصناعة من إعفاءات ضريبية كبيرة ومن تمويل ودعم حكومي أمريكي – إسرائيلي مشترك ومن فرص التدريب والتعلم للإسرائيليين في الجامعات والشركات الأمريكية ، وفتح شركات كبري لفروع لها في إسرائيل ، مثل شركة إنتل ، وشركة مايكروسوفت ، وفي عام 1998 اشترت الشركات الأمريكية ما قيمته 1.5 بليون دولار من أسهم شركات البرمجة الإسرائيلية ، وفي شهر مارس 1998 اشترت شركات أمريكية أيضاً ما قيمته 1.2 مليار دولار لأسهم شركات إسرائيلية ، وبذلك نجد أن استثمارات أمريكا في التكنولوجيا في إسرائيل تفوق استثماراتها في كل من المملكة المتحدة أو آسيا مجتمعة وشرق أوروبا .

ولكن رغم كل ذلك فإسرائيل ليست متقدمة في الإنترنت بذات المدي ففي يناير 2000 كان عدد مستخدمي الإنترنت في إسرائيل نحو 700 ألف شخص أي نحو 12 % مقارنة بـ 50 % من الأمريكيين .

ومن أسباب هذه المفارقة أن صناعة التكنولوجيا الإسرائيلية موجهة لحد كبير للنصاعات العسكرية ، وأن قطاع الاتصالات محتكر من قبل إحدى الشركات الحكومية ، مما يجعل أسعار الاتصالات الهاتفية عالية ، وقد جرت عام 2000 محاولات جادة لخصخصة تلك الشركة لكن معارضة بعض الجهات في الحكومة ، ومخاوف العاملين في الشركة ، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية أدت بالمستثمرين الأمريكيين المرشحين لشراء الشركة لإعادة حساباتهم أوقف المشروع .

بالعكس من إسرائيل هناك تردد عال في باقي الشرق الأوسط لتبني تكنولوجيا المعلومات . ويرجع المؤلف سبب هذا التردد إلي أن السر في الحضارة ، حيث يعود إلى القرن الخامس عشر ليقول إنه منذ

ذلك العصر لم يطور العرب قدراتهم في عالم المواصلات في حين كانت أوروبا وآسيا تطور سفنا معقدة ساعدت على توسع تجارتها ، وأن العرب يقفون موقفاً سلبياً من التكنولوجيا الغربية . ولكن يذكر أيضاً أن التخوف السياسي لبعض الحكام له دور مهم في هذا التردد ، ويقول إن المحرمات الثلاثة: السياسة والدين والجنس هي سبب في التردد . ويشير إلى أن احتواء الشبكة لمواقع إباحية ينال تركيزاً كبيراً من حكومات المنطقة مع أن التخوف من الأثر السياسي أكبر .

ويوضح المؤلف أنه فيما عدا العراق التى سنت عام 1998/1997 قانوناً يحظر الدخول للإنترنت لا توجد دول عربية تضع حظراً قانونياً على استخدام الإنترنت . ويشير إلى أن خطوة السعودية عام 1999 بالسماح لـ 41 شركة للعمل كمزود لخدمة الإنترنت شكل نقلة نوعية لاستخدام الإنترنت في الشرق الأوسط ، ويرد المؤلف مثل هذه التحولات لجهود أفراد مثل الأمير الوليد بن طلال ذي الثروة الضخمة التى تصل 20 مليار دولار وتجعله ثامن أغنى شخص في العالم ، وهو يستثمر في شركات تكنولوجيا دولية ضخمة .

وحسب أرقام واحصائيات عام 2000 ، تحتل إسرائيل المرتبة الـ 20 ، والإمارات العربية المتحدة الـ 25 ، والسعودية 41 ، والأردن 49 ومصر الـ 50 ، وذلك من حيث استخدام الإنترنت على المستوى العالمي ، وتبرز الإمارات العربية وحدها في الشرق الأوسط العربي بكونها تتبنى البرامج الجادة والواضحة لبناء صناعة تكنولوجيا معلومات حديثة ويتوافق مع هذه البرامج بناء مراكز بحثية متطور مثل مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

وعموماً لا تزال الإنترنت فى الشرق الأوسط تعانى العديد من القيود مثل الضرائب والتكلفة العالية، ومن قيود رجال الدين ومحاربتهم لاستخدام الشبكة ، أو على الأقل قصر استخدامها على جوانب علمية معينة ، وهذا ليس فقط في دولة مثل إيران ، ولكن حتى في إسرائيل ، وفي دول كالأردن الذي قد يعد أكثر لدول لبيرالية في التعامل مع الإنترنت رغم حجبه مواقع صحفية خارجية معارضة ولكن التكلفة المادية لا تزال تحد من أعداد مستخدمي الشبكة .

وبالعكس في السعودية والإمارات هناك سياسة حذرة لا سيما بشأن المواقع الإباحية والقمار ، بما يصل لدرجات زائدة عن الحد في السعودية ، من مثل حجب مواقع عن سرطان الثدي والإيذز باعتبار أنها تضم أموراً جنسية . ولكن في السعودية أيضاً هناك من يرتبط بخدمة الإنترنت عبر شبكات وموزدين للخدمة من أوروبا والولايات المتحدة ولبنان.

وتبرر سوريا عدم تسهيل انتشار الإنترنت بضعف شبكة الهواتف المحلية ، لذا لا يوجد سوى سبعة الاف مستخدم للشبكة ولم تطبق شركة الاتصالات السورية نظام بريد إلكتروني إلا عندما وجدت أن هناك مئات يتلقونها من أطراف دولية ، وإذا كان الرئيس بشار الأسد يشجع المزيد من استخدام الإنترنت فإن قيادات سياسية وعسكرية أخرى تتحفظ على ذلك .

من جهة أخرى قامت جميع الحكومات العربية تقريباً بتوفير مواقع على الإنترنت إن لم يكن لتقيم معلومات عن الدولة فللرد على معلومات

تقدمها دول وجماعات معادية ومعارضة ، وتعتبر قطر والإمارات الأكثر تقدماً في مواقع هذه الدول ، أما من حيث التجارة الإلكترونية فخلال 14 شهراً من عامي 1998 و 1999 لم تتجاوز هذه التجارة 95 مليون دولار 84 % منها لشراء بضائع متعلقة بالكمبيوتر وبرامجه ، و 18 % منها فقط من موردين من داخل الشرق الأوسط .

ربما تكون الأردن تحت حكم عبد الله الثاني الأكثر توجهاً نحو استخدام التجارة الإلكترونية ، حيث تم سن عدة قوانين تسهل وتنظم ذلك ، ويأمل الملك عبد الله أن تصبح المعاملات الحكومية مع 2005 معتمدة كلياً على الإنترنت . ويقدم الكاتب تفصيلات عن شركات أردنية ناجحة في تقديم خدمات عبر الإنترنت مثل أريبيا أون لاين ، و BCO وغيرها .

يتوقف المؤلف عند تجربة دبي ومهرجان التسوق وأن الشراء من المهرجان أصبح مع عام 2000 متاحاً عبر الشبكة ، وأن مثل هذا النظام التجارى يستفيد من دعم 194 شركة للتكنولوجيا تستفيد بدورها من ميناء جبل علي الذي يحوي مطاراً يخدم 80 شركة خطوط جوية . كما يشير الكاتب إلى أن من أنجح مشاريع التجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط ما قامت بها نساء سعوديات ، حالت القوانين والأنظمة من الانطلاق لميدان العمل فأدرن مشاريع عبر الإنترنت لا يحتجن من خلالها للخروج من المنزل من مثل مكاتب سفريات ، مخابز ، مطاعم ، وغير ذلك .

ويعود المؤلف للإنترنت بين إسرائيل والعرب ويقول هناك حالات وجد فيها عرب وإسرائيليون أنفسهم يتحدثون مع بعضهم عبر بعض مواقع الحوار ، سواء أكان ذلك بشكل غير مخطط ، أو عبر شبكات وبرامج أعدت لهذا الغرض بادرت لها جامعات إسرائيلية .

أما عن أماكن استخدام الإنترنت للمستخدمين العرب فنجد أن 72 % منهم يستخدمه في المنازل و 22 % في المكاتب ، 4 % في الجامعات ، و 2 % في المقاهي ، وهذا له تفسير ثقافي أيضاً ، فغالبية المستخدمين لا يتمكنون من التعبير عن آرائهم وتوجهاتهم بحرية في الأماكن العامة .

ويقول المؤلف إنه يصعب أن تشكل الإنترنت تحدياً لسيادة الدول الشرق الأوسط بما فى ذلك إسرائيل فقد فرضت قيود وضوابط لاستخدام الإنترنت ، ويقول رغم أن سجل إسرائيل لا تخلو من إنتهاكات حقوق الإنسان فإن استفادة جماعات حقوق الإنسان من الإنترنت في إسرائيل أفضل نسبياً مما في الدول المحيطة . ويشير الكاتب لحرب الإنترنت التي حصلت مع بداية إنتفاضة عام 2000 بين عرب وإسرائيليين حيث دُمر للعرب 48 موقعاً ولإسرائيل 100 موقع ، وينقل عن خبراء إسرائيليين قولهم إنه لو تطور الأمر لحرب إنترنت فعلية فسوف «يتم تدمير العالم العربي» . وتبدو إسرائيل الوحيدة في المنطقة المنخرطة بجدية لبلورة نظام عالمي للإنترنت ولمنع استخدامه من جماعات إرهابية – على حد وصف الكاتب – مثل حماس وحزب الله والقاعدة .

وبشكل عام ، فإنه بين 96 دولة درسها الكتاب هناك أربع دول فقط يوجد فيها نسبة أعلى من 6 % تستخدم الإنترنت ، هي جنوب أفريقيا ، أستونيا ، إسرائيل ، الإمارات العربية المتحدة . ونحو

ثلثي هذه الدول لا تصل النسبة فيها 1 % ، ومن الواضح أن هذه الدول قامت بالعديد من الإجراءات القانونية والإدارية التي تجعل الفرضية بأن الإنترنت ستكون خارج إطار سيادة الدول مجرد نوع من الخيال العلمي ، ويخلص الكاتب إلى أنه بالنسبة لتطور أنظمة واتفاقات دولية لتنظيم عمل الإنترنت يمكن أن يتم في المرحلة الأولى دون مشاركة فاعلة من هذه الدول .

ويقدم الكتاب عموماً ملفاً وإحصاءات ومعلومات هامة وممتعة وضرورية للعديد من الباحثين والمختصين ، إلا أنه يبدو في كثير من الأحيان مجرد عملية لجمع المعلومات ليس أكثر ، دون وجود نسق ومنهج بحثي واضح يعالج هذه المعلومات بما يجعل من الممكن فهم الديناميات الحقيقية لتطور عالم تكنولوجيا المعلومات، هذا عدا عن أخطاء معلوماتية قد تبدو بسيطة ولكن قد تعطي مؤشرات على عدم دراية الباحث في منطقة بحثه ، وهذا كان واضحاً في الأجزاء الخاصة بالشرق الأوسط كمثل الخطأ في أسماء عواصم بعض الدول كالقول إن دبي عاصمة الإمارات أو الخلط بين أسماء بعض الدول العربية الأخرى .

obeikandl.com